جزاء سنمار لمؤسس مشروع الحداثة في العراق

حمدان حمدان*

■ لو قدر لنا أن ننظر بعيون زرقاء اليمامة، لوصف السيرورة العراقية ابتداءً من سبعينات القرن الماضي، لاصطدمنا بحادثة تقول، ان وفداً عراقياً برئاسة النائب صدام حسين، طار إلى موسكو لاستماحة السوفييت بتأجيل دين على العراق بقيمة سبعة عشر مليون دولار وتدويره لمدة سنة فقط، ورفَض السوفييت هذا الطلب، مما اضطر صدام للعودة إلى بغداد مع تعليق غاضب (سنسدّد الدين هذا العام، حتى لو اضطررنا لبيع ملابسنا).. وبالفعل فقد سددّ العراق الدين المطلوب في غضون شهرين بعد الزيارة الخائبة لموسكو.

في عام 1978 طلب السوفييت نفطاً عراقياً بقيمة مئة وخمسين مليون دولار، واستأذنوا أن يكون الدفع بعد سنتين من بدء التوريد ووافق العراق.

لم يكن هناك منابع جديدة للثروة غير ما ورثه عراق السبعينات عن أسلافه، وقد عبر الرئيس صدام في إحدى المحاكمات الراهنة، عن مشهد تلك المرحلة بقوله (لقد استلمناه خرابة).

كانت نظرة النظام الجديد تذهب إلى مشروع تحديثي بقيادة تسهر وشعب يعمل، خاصة وأن العراق يمتلك ثروتين من أعظم ثروات الدنيا، النفط والمياه، فكان لا بد من وضعهما في اليد الوطنية قبل أي اعتبار آخر.

فمن تأميم النفط، انتقلت عائدات العراق (حسب المجلة الاقتصادية للشرق الأوسط تاريخ 19 تشرين الأول (اكتوبر) 1981)، من ثمانمئة وأربعين مليون دولار في عام 1971 إلى خمس وعشرين مليار وتسعمئة مليون دولار عام 1980 وهذه الخطوة الأولى، التي يستأهل نظام صدام عليها العقوبة والمحاكمة!

وعلى صعيد العمل من أجل الخروج من أحادية المدخول النفطي، من حيث هو ثروة ناضبة، فقد دخل العراق في مشروع النهوض بتحديث الزراعة، حيث الإنفاق السنوي من أجل ذلك، وصل إلى حدود ثلاثين بالمئة من مجمل المدخول القومي سنوياً، وبالفعل ومع استقدام مليون عامل زراعي مصري (ثلاثة ملايين مع عائلاتهم)، فقد انتقل العراق من ثمانية ملايين دونم زراعية ورثها من الماضي إلى ثلاثين مليون دونم زراعية، بفارق خمس سنوات (1971ـ1976) بين القديم والجديد.

وعلى طريق استنباط البدائل الانتاجية غير النفط والزراعة، فقد وعى العراق فارق المقياس، بين استيراد نواتج انتاج أو وسائل انتاج، فنحن نقود المركبة منذ خمسين عاماً، لكننا نعجز عن صنعها، وعليه فقد تم ادماج المشروع الصناعي كضرورة لازمة في أضلاع المثلث النفطي والزراعي والصناعي.

وقد نظر العراق إلى حوامل المشروع المتكامل، فوجدها في قوة العمل ورأس المال، ثم ما يمكن تسميته بالعامل الأهم، تحصيل المعرفة، فبالنسبة لقوة العمل، فقد كان العراق ـ قبل حرب الخليج الأولى ـ ساحة مثالية لليد العاملة سواء كانت عراقية أو عربية أو أجنبية، ومع طفرة النفط بعد حرب تشرين (اكتوبر) 1973، فإن اليد العاملة العربية في الخليج (سعودية وكويت وإمارات)، صارت تفضل لمزايا عديدة، العمل في العراق هرباً من سلوكيات بعض الدول الخليجية ازاءها. وبالنسبة لرأس المال، فإن بلداً عالمياً لم يكن يمثل سخاء العراق على توليد مشاريع منتجة في شتى المجالات، فقد تمكن العراق في فترة قياسية 1970ـ1980 من تدشين شبكة مواصلات بمعايير عالية (طرق واوتسترادات وسكك حديدية) بما يزيد على ثلاثة آلاف كيلومتر طولية، أما إقامة الجسور في المدن، فكانت واحدة من ابداعات العقل الهندسي العراقي المعماري بامتياز، ففي غضون ستة أشهر بعد حرب عاصفة الصحراء (بمئة ألف طن من الصواريخ والقنابل).. تمكنت الهندسة العراقية من إعادة اعمار جميع الجسور التي تم نسفها بطريقة همجية، وفي الفترة ذاتها، كان العراق يشهد صعوداً متميزاً نال الإعتراف من منظمات دولية في مجالي الصحة والتعليم (ربما البلد الأول في بلدان العالم الثالث)، وزيدت بل وضوعفت أعداد المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز البحث، حيث الأخيرة فقط (أي مراكز البحث) كانت تحظى بنسبة ثلاثة بالمئة من الدخل القومي، أي ما يعادل ستمئة مليون دولار سنوياً، أما الانفاق على بناء السدود والمحطات الكهربائية والمفاعلات النووية وثلاثة آلاف عالم في أرقى اختصاصات العالم، فقد نالت من الميزانية ما يستحق التحصّن للمستقبل.

كان العراق يقف على ذروة الوصف بمعادل يابان الشرق الأوسط، مما دعا الجنرال السابق شوارزكوف قائد حرب «عاصفة الصحراء»، للقول في شهادته أمام لجنة الأمن التابعة للكونغرس (إن العراق هو الأخطر في قائمة دول الشرق الأوسط بما فيها إيران).

ومكمن الخطورة، لا يتأتى من الحكم عليه في وقته، بل إن الجنرال شوارزكوف، كان قد لاحظ وهو قائد المنطقة لوقت طويل.. قوة ومدى التقدم الذي ينجزه العراق، على اكثر من صعيد، ومن النافل الإشارة إلى أن جميع الطموحات النهضوية الفعلية، كانت قد تعرضت لاستباق هجوم خارجي، منذ محمد علي باشا ومروراً بعبد الناصر وانتهاء بصدام حسين، فالحرب على العراق كانت على المشروع قبل أن تكون على السيطرة على النفط وتأمين اسرائيل، لكن المشروع كان قد اصطدم برؤوس نجمة عدائية، بزواياها الخمس، اسرائيلية وأمريكية وعربية وجوارية وداخلية، ولكل رأس من هذه الرؤوس، أسبابه المعروفة، من أجل خنق العراق، وإعادته إلى مكانه المناسب في تاريخ الفوات والتخلف، ولئن حملت أمريكا واسرائيل شراكة الأسباب في الموقف من العراق، فإن النظام العربي كان شريكاً ثالثاً في التبعية، أما عداء الجار الايراني فكان له أسباب تاريخية أخرى، وأما عداء القابليات الداخلية العراقية، فلعله يعود إلى وقوعه في المحددات التاريخية التي قال بها ابن خلدون، أي في القبيلة والغنيمة والمذهب.

فالقبيلة في مجتمع ما قبل الدولة، تحتل مركزاً أساسياً في أعماق المشاعر المكونة للانحياز، وهي بمعناها الواسع، تأخذ معنى الانتماء الذي بموجبه يتعين به (الأنا) عن الآخر في ميدان الجدارة الواهم.

ولا يحدّ من تماسك القبيلة، سوى التنافس الذي يتولد نتيجة ازدحام الساحة ببروز عوامل نفعية اقتصادية من شأنها تفكيك روابط القرابة، بحيث يبدو كل صاحب كلمة في خلية من خلايا القبيلة، إنما يعمل على توجيه قرارات الجماعة باتجاه مصالح مجموعته الخاصة، مما يفسح في المجال لظهور ارهاصات انشقاقية داخل عموم الجماعة، فالعامل الاقتصادي النفعي، الذي يراد اخفاؤه من باب المذهب والأخلاق، هو المحرك الأساس في نزاع القبيلة الواحدة أو المذهب الواحد، تماماً كما هو نزاع ميليشيات عبد العزيز الحكيم ومقتدى الصدر، إما على الصدارة السلطوية أو على (فرهدة) وسرقة النفط المهرب من آبار الجنوب العراقي، وذلك بحكم النظرة البدوية للدولة.

أما الصراعات الطائفية، فهي ليست على الاعتقاد أو المذهب، كما تتم التورية، بل هي في العقل السياسي ذاته، من حيث هو قائم على الاعتقاد بذاته وليس على البرهان العقلي وشاهده أنه عقل جماعة لا عقل فرد، والجماعة هنا، تنقاد برموز مخيالية مجسمة ومضخمة وتاريخية، حاملها الخرافة والأسطورة، بعيداً عن المقاييس المعرفية، وحيث أن الانقياد (الطواعية الجماعية) هو ناتج تراكمات بيئية ونفسية وميتا فيزيكية (أي محاكاة ما وراء الطبيعة)، فإنه يتموضع في نشاط حركي غرائزي، بحيث يمكن لفتوى من سطرين أن تحرك جموعاً هائجة بالملايين، وكما يقول الفيلسوف آرنست رينان، فإن الناس هنا يموتون من أجل ما يعتقدون لا من أجل ما يعرفون، فالإعتقاد يعتمد الرمز والتشبيه والمماثلة وسطوع البلاغة.. لا على الاستدلال والمحاكمة والعقل، لكن ما يهم في العقيدة، ليس معارفها وحقائقها وصوابيتها، بل قدرتها على الرسوخ والاستمرار وقدرة التحريك لقرون، وعليه فإن لمضمون العقائد درجة عالية من التعالي والاستقلال الانفصالي عن درجات التطور الاجتماعي، ففي أمريكا الشمالية، وهي الأولى في مقدمة التطور، هناك ما يربو على مئتي دين وملة من حيث أن العقيدة تتناسل بصورة عرفية وتقليدية، لأنها كثافة الحياة الاجتماعية في قرون الأجيال السابقة، لا على صعيد اقليم بتاريخي فحسب، بل والعدوى القادمة من هجرات وجوار..

لقد كان من الطبيعي أن يصطدم المشروع العراقي، بهذه المحددات الداخلية، التي وصفها ابن خلدون، بأنها الحاضر القادم من الماضي (والتي هي أشبه من الماء بالماء)، وليس كمثل مراحل الانتقال، قرينة على سطوع هذا البرهان، فقد رمى المشروع العراقي، في خطواته المبكرة، إلى ما سمي في حينه، بالتطوير الانفجاري لكل مناحي الحياة في المجتمع والدولة، إلى درجة تمديد الطموحات نحو استحواذ الطاقة النووية، مع خطوات موازية لتحديث القوات المسلحة، ويشير التاريخ الوثائقي لهذه المرحلة، بأن العراق ارتبط مع مئتي شركة عالمية في مختلف الاختصاصات العسكرية والصناعية..

منها: أربع وثمانون شركة ألمانية وسبع عشرة أمريكية ومثلها بريطانية وست عشرة شركة فرنسية.. وهذا غير النمسا وبلجيكا وسويسرا ومصر واليابان، مما يظهر المشروع بأنه كان طموحاً إلى حد حرق المراحل، وكان بالإمكان اجتياز العقبات الداخلية المانعة بأوهى الخسائر، أو بدونها، لولا الطارئ الجواري في الثورة الإسلامية الخمينية، فمن المعروف الشائع، أن العراق هو الذي بدأ بشن الحرب ضد إيران، (وربما تقول العامة بايماءة أمريكية)، لكن الحقيقة التاريخية التي يمكن اثباتها، تقول: بأن إيران هي التي بدأت الأعمال العدائية وليس العراق، ففي معرض تحميل المسؤولية للبادئ في النزاع، يذكر السيد جياندومينيكو بيكو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة السيد ديكويلار، في مذكراته تحت عنوان: (رجل بلا بندقية، نيويورك، تايمز بوكس. راندوم هاوس. 1999) بأن صفقة مرتبة ومثبتة بالوقائع والأسماء والتواريخ، بين إيران والولايات المتحدة عبر الأمم المتحدة، هدفها توسيط إيران لدى المقاومة الإسلامية اللبنانية لتحرير الرهائن الغربيين في لبنان، وهم: ستة أمريكان وبريطانيان وألمانيان، مقابل تحميل العراق مسؤولية الحرب بما يترتب عليها من مواقف والتزامات وتعويضات، وبالفعل فقد دبّج الأمين العام ديكويلار، رسالة إلى مجلس الأمن فيها (وحتى لو كان هناك تعدّ من جانب إيران على العراق فإن هذا التعدي لم يكن يبرر العدوان العراقي على إيران الذي تبعه احتلال عراقي مستمر للأراضي الإيرانية). وفي ذلك مصالح مقابل مصالح، وفي الفترة، كما يقول الباحث العراقي السيد عبد الواحد الجصّاني، ثمة تجاوز مركب واعتداء واضح على صلاحيات مجلس الأمن، من حيث ان هذا المجلس، هو صاحب الصلاحية في تقويم الوضع بين تعد وعدوان، وليس الأمين العام، أما التجاوز الآخر فيقع في (الاحتلال المستمر للأراضي الإيرانية) فيما الوقائع التاريخية تفيد بأن القوات العراقية كانت قد انسحبت من الأراضي الإيرانية عام 1982، بينما رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن بتاريخ 1991/12/9 ولا نعلم كيف يطلق السيد ديكويلار توصيف (احتلال العراق المستمر) مع تاريخ رسالته التي هي بعد سنتين ونصف من انتهاء الحرب أصلاً..!

في شعارها لتصدير الثورة، فإن الثورة الإسلامية الإيرانية، ومنذ اليوم الأول لنجاحها، كانت في هاجس (الوصول إلى القدس عبر بغداد) فإيران الثورة الخمينية لم تكن حيادية تجاه النظام العراقي، كي تنشب الحرب على الهوى الصدامي وغرامه في شن الحروب، فإضافة إلى استغلال الموقع الديني في السياسة، فقد انهالت ألوان من الفتاوى التكفيرية لحزب البعث العراقي الحاكم، مع موجات التعبئة النفسية واستنباش الكراهية واثارة الاحتقانات المشوبة بتحريضات طائفية تجد نماذجها في خطاب الشيخ الخميني يوم 24 نيسان (ابريل) 1980 الموجه للجيش العراقي (اتركوا الثكنات وانفروا ضد الموقف المخزي لنظام بغداد.. تخلصوا من صدام كما تخلصنا من الشاه العميل) وفي موضع آخر من الخطاب نفسه (إن إيران قادرة على احتلال بغداد في غضون ساعات).

وقد مال العراق إلى لفت أنظار العالم بموجب ((260 مذكرة رسمية للجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الإنحياز.. يلفت النظر فيها إلى ممارسات إيران العدوانية وتدخلها في الشؤون العراقية الداخلية. ويستعرض بيكو في مذكراته المشار إليها آنفاً، قصة لقاء أحد الوفود العراقية مع الرئيس الإيراني الأسبق أبو الحسن بني صدر وكيف قال بلهجة متعالية (إذا أراد الجيش الإيراني الدخول إلى بغداد فلن يمنعه أحد ـ ص70 من المذكرات) ويضيف: (في يوم 8ـ4ـ1984 قابل الرئيس صدام السيد ديكويلار الذي كنت أرافقه في هذا اللقاء، وحينها قال صدام بلهجة مريرة، إن الحرب تبدأ في عقول البشر قبل أن تنشب على الأرض).

ما بين التعدي والعدوان حسب منطق ديكويلار، فإن العراق ظل يكابد عدوانات حدودية إيرانية لمدة سنة وتسعة أشهر، لم يفد معها صبر أيوب ولا المذكرات ولا الوفود.. وهذه بدورها ليست إنشائية تخيلية في رواية التاريخ، فوزارة الدفاع العراقية أحصت مئة وخمس وخمسين عدواناً حدودياً وداخلياً قبل نشوب الحرب، وهناك طيار إيراني أسير لقبُه (الشكري) أُسقطت طائرته في ضواحي بغداد قبل 22 أيلول/سبتمبر 1980 (الموعد الرسمي لنشوب الحرب) بثلاثة أسابيع، فهل هذه الواقعة تندرج في مفهوم (التعدي) لا العدوان وما هي المقاييس؟!

وفي معرض شهادة ديكويلار المثقوبة، والتي تعتمدها إيران في ترتيب المسؤولية عن البادئ بالحرب، فإن ثمة وقوعات وثائقية لا يستطيع ديكويلار القفز من فوقها، إذ كيف له وهو الأمين العام للأمم المتحدة، أن يتجاهل نص القرار رقم 479 الصادر عن مجلس الأمن في 28 أيلول (سبتمبر) 1980 أي بعد نشوب الحرب بخمسة أيام فقط، وهو يدعو لوقف اطلاق النار فوراً، فتقبله بغداد وترفضه طهران.

كيف له أن يتجاوز ستة قرارات أخرى صادرة عن مجلس الأمن، بدءاً من القرار514 بتاريخ 12ـ7ـ1982 مروراً بالقرار 522 في 4ـ10ـ1982 والقرار 552 في 1ـ6ـ1984 و582 في 24ـ2ـ1986 و588 في 8ـ10ـ1986 ثم القرار 598 في 8ـ10ـ1986 ثم القرار 598 في 20ـ7ـ1987 وكلها تدعو لوقف اطلاق النار، وعودة الجيوش إلى داخل حدودها الرسمية قبل الحرب، وحل الخلافات بالوسائل السلمية.. وهذه القرارات ملزمة للطرفين المتحاربين، وقد قبلها العراق جميعها، فيما كان الرد الإيراني رفضها جميعاً أيضاً.

إننا وفي هذا التوضيح، لا نريد أن ننكأ الجراح من جديد، فإيران موجودة اليوم في العراق، كما أن الأمريكيين موجودون فيه، ومن سوء طالع العرب، أن الطرفين شريكان في جزاء سنمار، اعدام مؤسس المشروع العراقي الحديث، ولو أن أحدهما على الحقد والضغينة والطائفية وثانيهما على الخرائط والاستراتيجيات والمصالح.. حتى لو ذهب العراق إلى شظايا.

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية

القرضاوي ورد الاعتبار لدور المثقف الديني

منتصر حمادة*

■ رسالة قوية وجهها أحمد الريسوني الى مؤسسة العلماء الرسميين بمغرب ما بعد تفجيرات الدار البيضاء سيئة الذكر.

ـ أحمد الريسوني هذا هو القيادي السابق لحركة «التوحيد والاصلاح» (حركة اسلامية مغربية محسوبة على الصف المعتدل، مُعترف بها رسميا، وتجسد اليوم قاعدة حزب «العدالة والتنمية»، حتى أن العديد من أعضاء الحركة منتمون للحزب، كما أن الريسوني يعتبر القيادي الاسلامي الحركي الأول الذي ألقى درسا حسنيا ضمن سلسلة الدروس الرمضانية التي تلقى أمام ملك البلاد).

ـ أما الحديث عن مغرب ما بعد تفجيرات الدار البيضاء، فمرده التطورات الدينية التي يشهدها المغرب مع ما يُصطلَح عليه بـ«اعادة هيكلة الحقل الديني»، والتي أفرزت مثلا ادماج العديد من الفاعلين الدينيين المحسوبين على الحركات الاسلامية في المؤسسات الرسمية، وأفرزت أيضا انكماشا لأدوار العديد من العلماء الذين ارتأوا الاعتزال وطبق الصمت واتقاء فتنة الحرمان من المناصب والامتيازات، لولا أن ذات المبادرة كَرَّسَت على الخصوص الصورة الباهتة للعلماء المؤسسة لدى الرأي العام، بالصيغة التي تجسدت وتتجسد في العديد من الأمثلة والمبادرات.

لنتوقف مع الدروس الواردة في حوار أجرته يومية «المساء» المغربية مع أحمد الريسوني، تطرق فيه لمواضيع عدة، منها وضعه النقاط على الحروف بخصوص طبيعة العلاقة بين حركة «التوحيد والاصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، والتي لخصها في عبارة دقيقة («وطبعا ـ كذا ـ فعلاقتنا كمشروع اسلامي مع حزب العدالة والتنمية هي علاقة حميمية واستراتيجية ومصيرية ولا تحتمل التهرب ولا القطيعة»)، ومنها أيضا رأيه بخصوص الضجة التي تسببت فيها فتوى للشيخ يوسف القرضاوي، والتي أجازت للمغاربة الاقتراض من البنوك من أجل اقتناء السكن، مُلاحظا في هذا الصدد أن «أحد أكبر علماء الأمة شيعه البعض بالنباح، بعض الصحافيين وبعض الساقطين، وهذه هي الاهانة الحقيقية للمغرب. والذين تحدثوا باسم العلماء ـ والعلماء براء منهم ـ هم أيضا أهانوا المغرب وأهانوا سمعة المغرب، فما حصل ليس من أخلاق المغرب ولا من أخلاق علماء المغرب، وأنا على يقين أن ما صدر باسم هيئة علمية في المغرب ليس فيه لا رائحة العلم، ولا رائحة العلماء، انما فيه روائح أخرى». (يومية «المساء». العدد 37. 2006/11/1)

ـ ولنبدأ أولا بالعلاقة «الملتبسة» عند البعض، والبديهية، عند البعض الآخر، تلك التي تميز الثنائي حركة «التوحيد والاصلاح»، وحزب «العدالة والتنمية».

لنا أن نتصور طبيعة ردود أبناء الحركة والحزب في آن (والعديد من هؤلاء اليوم هم قياديون في الحركة والحزب، بل ان البعض منهم قيادي في الحركة والحزب والنقابة الاسلامية وجريدة «التجديد» الناطقة باسم التيارين..) لو أن نفس التصريح صدر عن أحد الأقلام المصنفة في خانة العداء للاسلاميين (ونقصد بها، من منظور اسلامي حركي بالطبع، كل اعلامي أو كاتب أو باحث.. ينتقد رؤى واجتهادات الاسلاميين)، أو جاءت على لسان مسؤول سياسي محسوب على احدى الأحزاب السياسية المنافسة للحزب الاسلامي.

لولا أن التصريح هذه المرة صادر عن أحد أبرز رموز الحركة على الاطلاق، حتى أن الرئيس الحالي، وهو للمفارقة أقل مكانة في التكوين العلمي مقارنة مع الريسوني لا يحظى بالشعبية التي لا زال يحظى بها الرئيس السابق.

طبيعة العلاقة الحميمية بين الحركة والحزب معلومة ومُسلَّمٌ بها من قبل قيادات وقواعد الحركة والحزب معا، بل انه مُسلَّمٌ بها أيضا من قبل العارفين بأوضاع الحزب ومنهم طبعا الأجهزة الأمنية وصناع القرار السياسي في البلاط الملكي، ولو أن تصريحات العديد من قيادات «العدالة والتنمية» تصب في انكار حميمية هذه العلاقة، وهم يعلمون جيدا أنهم يغالطون المتلقي، ولكنهم لا يغالطون من يهمهم الأمر (الأجهزة الأمنية وصناع القرار السياسي)، تماما كما يعلم هؤلاء أن تلك التصريحات تندرج في باب الازدواجية، لعلمهم اليقيني بأن هذه الازدواجية تخدم المصالح الاستراتيجية للحركة والحزب في آن.

المسألة تُشبه اتفاقا ضمنيا بين الطرفين (الحركات الاسلامية مُمَثلة في «التوحيد والاصلاح» و«العدالة والتنمية» من جهة والسلطة من جهة ثانية) على احترام قواعد اللعبة، وقد أثبت الاسلاميون حتى الآن على الأقل، قابلية لتقديم تنازلات كلما تطلب الأمر ذلك، وكما تم ذلك في العديد من الحالات.

يعلمون جيدا أن الرأسمال الرمزي الأكبر الذي يميزهم عن باقي الأحزاب السياسية هو ما يصطلح عليه بـ«المرجعية الاسلامية»، أو تأسيس القول السياسي على الخطاب الأخلاقي، وبالتالي، فهم متيقنون بأن ما قد نصطلح عليه بـ«نهاية الحزب الاسلامي» رهينة بالفصل بين الدعوي والسياسي أو التخلي عن الخطاب الدعوي أو الوعظي أو الأخلاقي (بصرف النظر عما ان كانت ممارسات العديد من الاسلاميين تتعارض مع القول الأخلاقي أو الوعظي).

ما يُحسَبُ للريسوني أنه كشف للقاصي والداني هذه المسلمة، ولا يهم تعقيب الاسلاميين المعنيين، كأن ينفوا ثنايا هذا الاعتراف أو التنكر له.

ـ نأتي للنقطة الثانية، وتتعلق بالتعقيب على الأصداء التي خلفتها فتوى الشيخ يوسف القرضاوي.

نتذكر جيدا ثنايا البيان الذي أصدره «المجلس العلمي الأعلى» بالمغرب، والمؤرخ في يوم السبت 23 أيلول (سبتمبر) 2006، حيث تَمَّ وصْفُ فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي وهو أحد أبرز العلماء المسلمين المعاصرين، ان لم يكن أبرزهم على الاطلاق، بأنه «مغرور ومتنطع» (كذا)، كما نتذكر نشر العديد من الاعلاميين والباحثين مقالات رأي ومتابعات صَبَّ أغلبها في نقض أو شتم الرجل/الشيخ (كما نقرأ على الخصوص في المقالات التي صدرت في يومية «الأحداث المغربية» و«الاتحاد الاشتراكي»)، ويكاد يكون الاستثناء في مقالات السب والشتم، ما حرره الباحث يحيى اليحياوي في هذا المنبر بالذات، والذي لم يتشغل أساسا على التنويه بالقرضاوي أو نقده، بقدر ما ركز على توجيه بعض الرسائل الى علماء المؤسسة، هذا ان كانوا فعلا يستحقون علماء. («القدس العربي» ـ عدد 2006/11/6).

أما اليومية الاسلامية التي فجرت الضجة، ونتحدث عن يومية «التجديد»، فقد اكتفت بنشر بعض الردود الفقهية على نص الفتوى، ومنها اجتهاد للشيخ محمد الروكي، وتعقيب لأحمد الريسوني، اضافة طبعا الى نشر النص الكامل لرد «المجلس العلمي الأعلى». ويمكننا اضافة رد للشيخ عبد الباري الزمزمي، دافع فيه عن موقف القرضاوي، بالصيغة الواردة في يومية «النهار المغربية».

وبدَهي ـ وهذا ما يبعث على الخجل حقا، أو «الشفقة بتعبير اليحياوي في مقاله بـ«القدس العربي» ـ أن موقف الشارع المغربي من رد «المجلس العلمي الأعلى» لم يخرج عن السخرية والتهكم، على غرار السخرية من بيان نفس الهيئة ردا على تداعيات الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية سيئة الذكر. (جاء البيان متأخرا عن ردود فعل أغلب علماء الأمة، ناهيك عن ردود اسلاميي الوطن العربي والعالم الاسلامي، أما ثنايا الرد، فكانت مريبة للغاية، بحيث بدا كما لو أنه يعقب على قضية تهم احدى جزر المحيط الهندي، حتى أنه لم يتوقف لا من قريب ولا من بعيد عند اسم الدولة أو اسم الصحيفة التي نشرت الرسوم اياها).

امتدت نفس السخرية من رد «المجلس العلمي الأعلى» على الشيخ القرضاوي الى أروقة وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، وهي للمفارقة، المعنية أولا بما يُسَمَّى «اعادة هيكلة الحقل الديني»، والمعنية على الخصوص بالاشراف على تحرير نص بيان «المجلس العلمي الأعلى» ـ الذي لم يكن مُتَشَبِّعا بـ«رائحة العلم، ولا رائحة العلماء، وانما فيه روائح أخرى» بتعبير الريسوني ـ ولكننا كما هو متوقع، لم ولن نطلع على اجتهاد أو مقال رأي لأحد أقلام الوزارة ينتقد فيه بيان هيئة العلماء، ليس بالضرورة دفاعا عن الشيخ يوسف القرضاوي، ولكن للمطالبة على الأقل باحترام مكانة العلماء، وعلى أحقية تفادي السقوط في تمرير مثل هذه الردود التي تبعد الناس أكثر عما يصدر عن علماء المؤسسة، وهم أصلا لا يحظون بالاحترام المرجو من طرف الشارع أو الرأي العام.

كان علينا انتظار ردود كل من عبد الباري الزمزمي وأحمد الريسوني، حتى نقرأ نقدا صريحا ومسؤولا تجاه مؤسسة العلماء، والنقد هذه المرة، وان كان محسوبا بشكل أو بآخر على فقهاء اسلاميين أو مقربين من حركات وأحزاب اسلامية، الا أنه يصيب في العمق الهدف الأسمى اللصيق بمهمة العلماء والفقهاء، والتي لا تخرج عن النطق بالحق، في وجه الكل، وعلى قدر المستطاع طبعا، خاصة في هذا الزمن الموحش على اعتبار أن عدم احترام «الخطوط الحمراء» في الأزمنة الغابرة، كما قرأنا في كتب التأريخ الاسلامي، كان طريقا مباشرا نحو قطع الرؤوس والسجن والاعتقال والتعذيب.

للشيخ يوسف القرضاوي كل التقدير، لأن فتواه الأخيرة تسببت في الضغط على علماء وفقهاء المغرب لأن يعلنوا صراحة عن مواقفهم واجتهاداتهم تجاه قضية جزئية وعابرة، ولكنها تقف وراء تقييم طبيعة هذه المواقف والاجتهادات، وهو تقييم يُخَوِّلُ للمتتبع أخذ نظرة على دور العالِم في مغرب ما بعد تفجيرات الدار البيضاء.

أهمية ردود الزمزمي والريسوني ـ وان لم نكن من المريدين الفكرانيين (الايديولوجيين) لهذين الشيخين، ولا يشرفنا ذلك بالمناسبة ـ تكمن في رد الاعتبار لمسؤولية العالِم/الفقيه، بصفته «مثقفا دينيا» مُطالبا بالوقوف الى جانب «المعذبين في الأراضي العربية والاسلامية»، بتعبير فرانز فانون هذه المرة.

* كاتب من المغرب

بعد عامين على رحيله:

عرفات سيظل أكبر من اعدائه

فرانسوا باسيلي*

■ ونحن نُحيي ذكرى عامين على رحيل ياسر عرفات فلنستعيد مشاهد الاشهر الاخيرة من حياته..

الجنود المحتلون لارضه حاصروا جسده الكهل المرتجف بدباباتهم الهائلة وآلاتهم الحربية الجهنمية الجبارة، يهددون باختطافه لطرده او قتله او الخلاص منه بأية وسيلة، متهمينه بالارهاب ومطالبينه بالاستسلام وتوقيع معاهدة على شروطهم. وهو بداخل سجنه الذي حاصروه فيه ما يقرب من العامين يقول باباء: لا.. فيطير صواب اعدائه ولا يعرفون ماذا يصنعون به.

هكذا وقف عرفات امام آلة البطش والعدوان الاسرائيلية، وهكذا، بنفس الاسلوب وبنفس الاباء وفي ظروف تكاد ان تكون مطابقة، وقف نيلسون مانديلا، الزعيم الافريقي الاسود الشامخ، رافضا ما عرضوه عليه في سجنه المؤبد من ان يطلقوا سراحه اذا ما اعلن تخليه عن المقاومة المسلحة ـ او الارهاب بتعبير اللحظة ـ فرد عليهم بقولته الشهيرة: المساجين لا يمكنهم الدخول في مفاوضات واتفاقيات. وحدهم الرجال الاحرار يمكنهم التفاوض.

والمقارنة بين ياسر عرفات ونيلسون مانديلا امر سهل وواضح للعيان، فقد اتهم مانديلا بالارهاب وبمساندة والتحريض على العنف، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، ووضعوه اولا في سجن تحت الامن المشدد في جزيرة صغيرة على بعد سبعة كيلومترات من شاطئ كيب تاون، ثم في عام 1984 نقلوه الى سجن بلولسمور في كيب تاون نفسها، وفي نهاية عام 1988 نقلوه مرة اخرى الى سجن فيكتور فيرستر بالقرب من بيرل. ومن خلال فترات سجنه هذه عرضوا عليه كل انواع العروض والمغريات، من تخفيف الحكم عليه الى الغائه تماما، في مقابل ان يرضخ ويبيع قضية شعبه الاسود المضطهد في بلده. واستطاع بمواقفه الشامخة هذه ان يلهب مخيلة العالم اجمع، وهو المحكوم عليه بالاعدام فيما وصفوه بقضية قتل، حتى صار وهو داخل سجنه اكبر واعتى واقوى من اعدائه مجتمعين، حتى اضطروا في نهاية الامر الى اطلاق سراحه بلا قيد او شرط، ليرشح نفسه بعد ذلك في انتخابات حرة اصبح بعدها اول رئيس اسود لحكومة بلاده جنوب افريقيا.

وما زلت أذكر عندما زار نيويورك بعد اطلاق سراحه مباشرة وقبل أن يصبح رئيسا وكيف استضافه احد ابرز مقدمي البرامج الامريكية، وهو تيد كابيل مقدم البرنامج اليومي نايت لاين في قناة ABC، وقام بتسجيل البرنامج على غير العادة في قاعة احتفالية ضخمة، ثم وقف طوال مدة البرنامج الذي امتد الى أكثر من ساعة، وقف ـ وهو المذيع الفصيح المحنك ـ كالتلميذ المأخوذ يتكلم في لهجة اعتذارية خجولة وبمهارة في آن واحد، أمام نيلسون مانديلا الذي راح يتكلم في إباء وشموخ لم أر لهما مثيلاً. وكان الرجل تجسيدا حيا لكبرياء وعدالة قضيته الإنسانية، المرهفة، ونقيضا صارخا لنذالة وتهافت ولاإنسانية الذين سجنوه واضطهدوا شعبه وعاملوهم كالماشية لأجيال طويلة.. ولم يبتئس مانديلا مرة واحدة، وإنما احتفظ بوجه سمح في إباء دون تجهم ولا صراخ ولا تزلف ولا مجاملة فارغة. واضطر أمام هذا الموقف المذهل أحد أكبر الإعلاميين اليمينيين في الراديو الأمريكي، وهو بوب غرانت ـ وكان دائم التهجم على السود ومارتن لوثر كنغ ـ اضطر أن يعترف في اليوم التالي صاغراً بعظمة ذلك الرجل نيلسون مانديلا، الذي رأى فيه التجسيد الحيّ النبيل لقضية التحرر الإنساني برمتها، ولشعبه المضطهد بأكمله.

وقد وقف الزعيم الفلسطيني الصلب المدهش ياسر عرفات نفس موقف مانديلا. وهو محاصر ومسجون من قبل أعدائه كما سجن وحوصر مانديلا، الصراع من أجل تحرير شعب بأكمله من تحت براثن الهيمنة هو هو.. وتهمة الإرهاب والتحريض على العنف من قبل جلاديه هي هي.. مما يجعل عرفات بلا شك مانديلا العرب، ولكن الذي يمنح عرفات بعداً أكثر مأساوية، وحملاً أثقل بكثير من الأثقال التي حملها مانديلا، أن عرفات الذي ناضل من أجل حرية أرضه وشعبه لخمسة وثلاثين عاماً لم يتلق الطعنات في صدره من أعدائه فقط، ولكنه تلقى الطعنات في ظهره من خناجر في أيدي من هم من بين أهله وصحبته وأصدقائه.. أو المفترض أنهم كذلك. فما هي الضربات الأقسى عليك وعلى شعبك يا عرفات.. تلك القادمة من أمامك أم تلك الآتية في الظلام من ورائك؟ وأين يجب أن تلتفت يا عرفات لتدافع عن نفسك وشعبك.. أمامك أم وراءك؟!

وكما احتار العنصريون البيض فيما يفعلونه بنيلسون مانديلا، فراحوا ينقلونه من سجن الى جزيرة الى معتقل لعله يلين ويبيع، احتار الإسرائيليون ماذا يفعلون بعرفات. فقد كان في بيروت من قبل ولم تخمد المقاومة، وأخرجوه من بيروت الى تونس، ولم تخمد المقاومة، ثم عاد الى أرضه فلسطين ولم تخمد المقاومة، وحكومة شارون تصدر قراراً بطرده من فلسطين، مثبتة بذلك بأنها الحكومة الأصولية المتطرفة بامتياز، التي لم تتعلم شيئاً من التاريخ الحديث لأنها ـ مثل كل الأصوليين ـ غارقة في آبار العصور السالفة وأساطيره وفكره ولغته وطقوسه، فالليكود يريد أرض فلسطين ولذلك يرى في عرفات تجسيداً حياً معارضاً لشهوتهم هذه في الاستيلاء على الأرض بدافع خيالات دينية متطرفة تدوس الإنسان والبشر والحياة لصالح صورة مريضة لوعود إلهية يمنحون بها أنفسهم حق اغتصاب أرض الغير وحق معاملة الآخرين بلا أية قواعد إنسانية..

خلال دقائق معدودة من إعلان قرار إسرائيل طرد عرفات، اندفع الآلاف من الرجال والنساء والشباب من جميع أنحاء فلسطين اندفاعاً عفوياً نحو دار إقامة ـ أو سجن ـ زعيمهم التاريخي يحيطون به بأجسادهم حماية له ولأنفسهم ولأرضهم ولقضيتهم ولحقهم في الحياة الحرة كسائر البشر.

لقد خرجت الآلاف تهرول في ظلام الليل.. جاءوا من أنحاء رام الله المحاصر في مقره بها عرفات، وجاءوا من نابلس وطولكرم.. من الشمال والجنوب.. من الشرق والغرب.. فما الذي يجعل الآلاف من البشر يتركون منازلهم ويخرجون للعراء في بهيم الليل ليقفوا حول عرفات، معرضين حياتهم للخطر أمام عدو شرس لا يرحم ولا يخجل من القذف العشوائي لحممه من الطائرات والدبابات على الجميع رجالاً ونساءً وأطفالاً